السيرة والسنة ومصدرهما[1]

الاستاذ محمد واعظ زاده الخراساني

كلمتان شائعتان دائرتان على لسان المسلمين هما: «السيرة والسنة» وكلتاهما تضافان وتستندان إلى الرسول عليه السلام فيقال: «سيرة الرسول» أو «سنة الرسول» فهل هما شيء واحد أو شيئان وماهو الفارق بينهما؟

السيرة: من السير ويقصد بها مسيرة الرسول في حياته الشخصية والإجتماعية، والسنّة: هي الطريقة ويقصد بها ما سنّه الرسول ليتخذ أسلوبا للحياة الدينية. ولاشك أن سيرته عليه السلام فيها قسم كبير من سنته ففيها فقه وعقيدة وأسلوب للحياة، والنبي عليه السلام بسيرته أسوة للناس، وسيرته بعد ما جعلت

(١) بحث قدمه السيد الامين العام الى ندوة سيرة الرسول(ص)/سوريا.

أسوة أصبحت سنّة متّبعة.

والفرق بينهما أن السيرة بقيت ولازالت على ما كانت في الصدر الأول مصطلحاً بين الأمة اي مسيرة الرسول في حياته إلاّ أنّهم عبّروا عنها فيما بعد بـ«مغازي الرسول» فى كتب السيرة مثل: مغازي محمد بن إسحق، وموسى بن عقبة والواقدي وغيرهم. وهذه الآثار تحوى في الحقيقة حياة الرسول كلها، من مولده إلى مماته، قبل الرسالة وبعدها، بل فيها شيء كبير عن: أسرته خاصة إلى ابراهيم عليه السلام ، وعن العرب والجزيرة العربية وما حولها عامة، إلا أنها سميت باسم المغازي إمّا لأنّ معظم حياة النبي بعد الهجرة - التي أصبحت لعظمها مبدأ التاريخ الاسلامي - قضيت في الغزوات، أو لأجل شدة اهتمام المسلمين بهذه الحقبة من حياته بالذات إذ فيها اتسعت رقعة الاسلام، وخرج الاسلام بها عن جدران مدينة الرسول الى فسحة العالم الواسع، كما أنّ الهجرة نفسها أخرجت دعوة الاسلام من العزلة متجاوزة حصار المشركين حولها. وهناك وصلت السيرة مرحلة أخرى، وهي أنها كانت تتداولها الألسن وتنقلها الكتب في ثوبها الأصلي بصورة روايات مستندة عن الرواة، او مرسلة عن النبي، كما نشاهدها بالفعل في سيرة محمد بن اسحاق، ثم تحوّلت وتخلّت عن صورة الرواية وعرضت في شكل التأريخ، كما هي عند الواقدي ومن بعده. على أنّ الطبري مع تأخر زمانه عن أرباب السيرة الاقدمين احتفظ بأسلوب الرواية والتحديث في كثير من سيرة الرسول وفي حوادث التأريخ.

هذا شأن السيرة، وأما السنة فبعد أن كانت تطلق على ما سنّه الرسول، تحوّلت في مسيرتها وقطعت أشواطاً كما سيتلى عليكم في هذا البحث المتواضع، حتى استقرت في نهاية المطاف في الأحاديث المرويّة على لسان الرواة والمدوّنة في الكتب. ولاشك أنّ المستند لكلٍ من السنّة والسيرة بعد عصر التدوين، هي السنّة

في آخر مطافها أي الأحاديث، سواء ما ثبت منها في كتب السيرة، أو في كتب السنّة فإنها هي الأساس والمعتمد لكل ما يرجع إليه المسلمون بعد كتاب الله في السيرة والسنّة، وفي العقيدة والشريعة، وفي الآداب والحكم، وفي المواعظ والعبر.

ومن هذا المنطلق فنحن نركز في هذا البحث على السنة بمعنى «الاحاديث» اعتباراً بها كمصدر للسنّة وللسيرة معاً إلماما إلى دورها في وحدة المسلمين وتوحيد صفوفهم، وفي التقريب بين المذاهب الإسلامية، لو اتخذت طبق الموازين والأسس العلميّة، وتحذيراً عن اتخاذها وسيلةً للتفريق والتشتيت بين المسلمين، وذريعةً لاختلاف كلمتهم، لو لم يطبّق عليها تلك الأسس. ولنبدء بمعنى السنة في مسيرتها وما عرضتها من الأحوال، او لحقتها من المعاني.

معنى السنة:

السنة في اللغة: الطريقة والأسلوب، وفي عرف المسلمين، هي عبارة عن سنة النبي عليه السلام ويعبر عنها وعن القرآن الكريم عند الفقهاء بالكتاب والسنّة، هذا هو المعنى العام للسنّة الشايع لحد الان، وللسنة عند العلماء معاني أخرى ألحقت بها وإليكم التوضيح:

أولاً: السنة عدل الكتاب

السنّة عدل الكتاب تعتبر أحد الركنين الرئيسيين للشريعة الاسلامية، وكلّ ما عداهما مما يعتبره أرباب المذاهب الاسلامية دليلا ومستنداً لهم في الدين وفي مجال الشريعة، فكلّها مقتبس أو مستنبط من الكتاب أو السنة، أو لابدّ و أن يكون مستنداً إليهما: مثل الاجماع والقياس، والاستحسان والمصالح المرسلة وغيرها

عند مذاهب أهل السنة، أو ما يعادلها عند الامامية: مثل حجية قول الامام المعصوم واجماع الامامية، وسيرة المسلمين، والشهرة الفتوائية او حجية مطلق الظن في الاحكام فجميع هذه المستندات لابد و أن تنتهي الى الكتاب والسنة و أن يقوم على اعتبارها دليل منهما. وعلم أصول الفقه متكفل للتدليل عليها، و موضوع هذا العلم عند بعض العلماء «الحجة في الفقه» والمعروف ان موضوعه هو: الادلة الاربعة. وهذا العلم يبحث عن أدلة الاستنباط، فالمرحلة الاولى لسير السنة أنها سنة الرسول أي ما سنّه الرسول فحسب.

والمرحلة الثانية للسنة أنها انقسمت كما هو المعروف عند الفقهاء والاصوليين إلى قول وفعل وتقرير، فالقول ما قاله الرسول، والفعل ما عمل به والتقرير ما ثبت لدى الفقيه رضى النبي عليه السلام به من الأحكام حيث تمّ عمل أو قول من أحد فعلم به النبي ولم يردّ عليه ورضي به.

والمرحلة الثالثة، أن السنّة بعدما حفظت في الصدور وتناقلت على الالسنة ودونت في السطور، استقرت اخيراً وانحصرت في نطاق الاحاديث التي تحمل السنة، وليست هي السنة نفسها، بل الاحاديث (على حد تعبير الشيخ الانصاري من كبار فقهاء الامامية في القرن الثالث عشر الهجري) هي سنة حاكية بعدما كانت التي صدرت عن النبي نفسه هي السنة حقيقة ويعبر عنها بالسنّة المحكيّة.

وقد جمعت هذه الأحاديث كما نعلم في كتب الجوامع والسنن عند كل من السنة والشيعة كالكتب الستة والجوامع الاربعة، وغيرها من كتب السنن والمسانيد وهي كثيرة عند الفريقين اي أهل السنة والامامية وعند غيرهما من المذاهب المعروفة كالزيدية والأباضية.

اعتبار السنة وحجيتها:

ليس هناك خلاف بين المذاهب الإسلامية من السنة والشيعة في حجيّة سنّة النبي بمعناها الأصلي، بل هي من ضروريات الإسلام مثل حجية الكتاب، وقد نصّ عليه القرآن حيث قال: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[1] ويدل عليها ما دلّ من الآيات على وجوب طاعة الله ورسوله ووجوب الردّ إليهما.

وقد نصّ الفريقان على حجية الكتاب والسنّة في علم الأصول واستندا بهما في الفقه. جاء في كتاب الكافي للشيخ محمد بن يعقوب الكليني (م٣٢٩) باب تحت عنوان «الردّ إلى الكتاب والسنّة وأنه ليس شيء من الحلال والحرام وجميع ما يحتاج الناس إليه إلاّ وقد جاءت فيه كتابٌ أو سنّة»[2] وباب آخر بعنوان «الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب»[3] وثمة روايات عن الامامين الصادق والباقر عليهما السلام، مضمونها: «ما من شيء الا وفيه كتاب أو سنة»[4] وجاء في كتب الصحاح والسنن باب أو أبواب مضمونها «الاعتصام بالكتاب والسنة».[5]

نعم، لا خلاف في حجية النسة بين المذاهب الاسلامية، وإنما الخلاف بينها في طريق إثبات السنة، وبتعبير أدق إنّ الاختلاف واقع في السنة الحاكية والاحاديث التي تحمل السنة لا السنة نفسها، فإن السنة بهذا المعنى اي الاحاديث ليست شيئاً ملموساً بأيدينا ولا معقولاً وثابتاً بعقولنا، وإنما هي مسموعات بوسائط كثيرة عن النبي، والاحاديث - كما تعلمون - فيها الصدق والكذب، ومنها الصحيح والسقيم والجيد والرديء، فلابدّ إذاً من إثبات السنة بطرق موثوق بها، ولانقول بطرق قطعية، لأنها قليلة ربمالاتتجاوز الخمسين.

---

(١) سورة الحشر - ٧. (٢) الكافي ط طهران ج١/٥٩. (٣) نفس المصدر/٦٩. (٤) نفس المصدر/٥٩. (٥) التاج الجامع للاصول ط طهران ج١/٦٤.

ومعلـوم أن هذه الطرق تختلف قوة «وضعفا وصحة وسقما بحسب الرواة، وبحسب مـا عنـد المذاهب الفقهية ونقاد الحديث من معايير القبول والردّ. والفارق الـرئيسي بين السنّة والشيعة في هـذا المجال، أي في طريق السنة، أن الشيعة تعتمد وتستنـد في الأغلب الأكثـر على ما صحّت لديها من السنّة عن طريق الأئمة من آل البيت عليهم السـلام، وإخـوانهم من أهل السنة يعتمـدون غالبـاً على مـا صحّت لديهم عن طريق الصحابة رضي اللـه عنهم. هـذا هـو الفرق الرئيسي بين الطائفتين، فالاختلاف اصطلاحاً «صغروي لا كبروي» و «في المصداق دون الكلي».

هـذا مع أنّ علمـاء الفريقين لا يأبـون الأخـذ بمـا ثبت موثوقا به عن طريق الفريق الآخـر. وهـذا مـا نصّ عليه فقهاء الامامية ويعملون به في فتاواهم، إذا ثبت حكم بطـرق موثـوق بهـا من غيـر طريق أهل البيت، فالمعيـار عنـدهم وأظن عند غيرهم أيضا هو الوثوق بصدور السنة عن النبي عليه السلام من أي طريق اتفق.

ولكل من الطـائفتين فيمـا اعتبـروه طريقـاً للسنّة دليل من نفس السنة، فأهل السنة يستنـدون بما تحقق عندهم من عدالة الصحابة وصحة الأخذ عنهم، والامامية يعتمـدون على ما تحقق لديهم من عصمة الائمة ووجوب الاخذ عنهم استنادا الى امـامتهم، ومن أهمها الحديث المعروف بـ«حديث الثقلين» المروي بطرق شتى في كتب الحديث والسيـرة عن جماعة من الصحابة عن النبي عليه السلام أنه قال: «اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي» وقد جمعت طرق هذا الحديث بشتى ألفاظه في رسالة «حديث الثقلين» نشرت مع تقديم لهذا العبد.

هـذا مع الاعتـراف بأن هذا الحديث جاء في كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه مرسلا «انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تركت فيكم أمرين لن تضلّـوا مـا أمسكتم بهمـا كتـاب اللـه وسنة نبيه»[1] وقد اشتهر بهذا

(١) الموطأ ط كتاب الشعب القاهرة / ٥٦٠.

اللفظ بين أهل السنة. تتداوله الالسن والاقلام، دون اللفظ الأول مع تضافر طرقه وصحة أسانيده، وقد أوّلوه تأويلا خارجاً عن جعل العترة مرجعا للانام.

وقد يجمع بين اللفظين بأن الثابت في الاخير هو اعتبار نفس السنة، وفي الاول هو الطريق الى السنة، وهي عترة النبي: كما أنّ من أراد التصالح بين الفريقين يقول: النبي عليه السلام أرشد الأمة في الاول إلى أوثق الطرق الى سنته وهي العترة ولم يمنع من الأخذ بها عن طريق اصحابه بل أوصى ايضا في روايات أخرى. ولست أنا الآن بصدد النقض والابرام والتركيز على القول المرفوض والقول المقبول والفصل بين القولين وإنما أريد الوصول الى نتائج ربما تنتهي الى الوفاق أو الى التأليف والوئام ورفض الجدال والخصام، فإذا كان عند كل من الفريقين ما اعتبروه حجة بينهم وبين الله في حقل الشريعة والعقيدة من السنة المطهرة، عن طرق موثوق بها عندهم، فليس لأي منهما أن ينسب الى الآخر القول بالبدعة والخروج عن السنة، مادام كل منهما بحسب معتقده يعمل ويلتزم بالسنة ويرفض البدعة.

كيف يجوز التقوّل بذلك مع ما نعلم ويعلمه الخبراء أن لكل من الفريقين أسلوبا خاصا في طرق تحصيل الحديث ونقده حيث يحتاطان في أخذ الحديث تماما حسب المعايير العلمية المقبولة لديهما. وعندهما علم باسم «مصطلح الحديث» او «دراية الحديث» ولهما كتب ومؤلفات ومصطلحات في أقسام الحديث وأحكامه، ومايعتبر منه ومالايعتبر. وهناك علم آخر باسم «علم الرجال» لتوثيق الرواة وللجرح والتعديل وتمييز الصادق عن الكاذب بين الرواة والاصيل والتصديق من الروايات.

والحق أن ذلك يعدّ مفخرة للاسلام والمسلمين حيث أنهم يحتاطون ويستوثقون تماما في أخذ الحديث ورده، وفي تصحيحه وتضعيفه بمالايوجد عند

ملة أخرى عملا بقوله تعالى ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا﴾[1] واعتباراً بما ثبت متواتراً عن النبي عليه السلام: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

ونحن نعلم ما تحمّله السابقون في هذا السبيل من الجهود الجبارة، من غير فرق بين السنة والشيعة، ومع الاعتراف بهذه الحقيقة نعتقد أنّ الباب بعد مفتوح أمام الباحثين والخبراء، وأنه بقيت على عاتقهم متابعة السلف في تنقيح الاحاديث، وأن لايزعموا أن السلف بلغوا نهاية المطاف، وأنه لم يترك الأول للآخر شيئاً، كلا.

كما أن الواجب علينا جميعاً أن لانكتفي ولانغتر بما ثبت من الحديث لدى طائفتنا، وعن طريقنا خاصة، تاركين ما جاء عن طريق الآخرين، وما ثبت عندهم. فمن كان له خبرة او إلمام بعلم الحديث يعلم علماً يقيناً ويعترف، أو لابد له ان يعلم ويعترف في مجال الحديث بحقائق كالآتي:

١ ـ رواة الحديث من الشيعة والسنة كانوا مختلطين ومشاركين معا في تحمّل الحديث ونقله منذ عصر الصحابة الى أواخر القرن الثاني، فكان يأخذ بعضهم عن بعض أو يأخذون معا عن شيخ واحد يوافقهم في الرأي أو يخالفهم، ولم يكن اختلاف المسلك والهوى يفرق بينهم في أخذ الحديث عن الشيوخ وفي تعاطي العلم بينهم. ببعضهم البعض.

٢ ـ جماعة كبيرة من رواة حديث أهل السنة أمثال محمد بن شهاب الزهري، والامام مالك بن أنس، والامام ابي حنيفة، والامام الاوزاعي، والثوري، الى عشرات بل مئات غيرهم تعلّموا الحديث عن الائمة من آل البيت، كعلي بن

---

(١) سورة الحجرات/٦.

الحسين السجـاد، ومحمـد بن علي الباقـر، وابنه جعفر الصادق عليهم السلام، فقد جـاءت أسمـاء هـؤلاء الأكابـر في قـائمة رجـال الأئمة، ولاسيمـا رجـال الامـام الصـادق(ع) في (كتـاب الـرجـال) للشيخ الطوسي(٣٨٥-٤٦٠) حيث تجاوز عدد رجال الصادق في هذا الكتاب ٣٧٠٠ شخصاً وأكثرهم في رأيي كانوا من أهل السنة. والمتتبع في كتب السيـرة والسنن والتفسيـر لأهل السنة يقف على آلاف الاحديث في شتى المـواضيع، مـروية عن طريق أهل البيت. واني قـد جمعت مع آخرين من هـذه الأحـاديث مـا ينـوف على عشـرة آلاف لعلهـا تنشـر بإذن اللـه تعالى، باسم «حديث العترة عن طريق أهل السنة».

٣ ـ كمـا أنّ جمـاعة كبيرة من رواة الحديث عند الامامية عن الائمة من آل البيت كانـوا من أهل السنة ايضـا: «مثل السكوني، وأبي الصلت الهـروي، وسفيـان الثـوري، ومحمـد بن شهـاب الـزهـري وغيـرهم. وقـد عملت الامامية برواياتهم، فـالسكوني وحده روى معظم الفقه عن الامام الصادق، وكان له كتاب لم يصل الينا بعينـه، إلاّ أن رواياتـه مبثوثة في أبـواب الحديث، ويرجع إليها الفقهاء ويتمسّكون بها، ويعتمدون عليها في الفتيا.

٤ ـ إضـافة إلى ذلك كلـه لاريب في أن عليـاً عليه السلام والذين كانوا معه من الصحابة والتابعين هم في عـداد رواة الحديث لـدى السنة والشيعة كليهمـا ففي مسنـد أحمد يوجد ٨٢ حَديثا رواها الرواة عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. كمـا أن الشيعة أيضا تروي عنه قريبا من هذا العدد من الحديث، وربما أزيّدُ منـه بأسانيـدهم عن هـذا الامام. فعلي عليه السلام بمثابة «مجمع البحرين» يجتمع عنـده حـديث الشيعة وحـديث السنة، هـذا يـروي عنـه كصحابي جليل بل من أعلمهم، وكـرابع الخلفـاء الـراشدين، وذلك يـروي عنـه كإمـام مفتـرض الطاعة، وكأكبر من حمل علم النبي عليه السلام.

٥ ـ حقيقة أخرى أنّ المشتركات في حديث الفريقين لفظاً ومعنى أو معنى فقط كثيرة جداً وعندنا في «المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية» مشروع بدأنا به، وهو جمع الأحاديث المشتركة «واذاقدّر الله تعالى إنجاز هذا العمل فسوف يضاف الى المكتبة الاسلامية ماتقر به الاعين وتطمئن اليه الانفس، والذي يجمع المسلمين حول مائدة واحدة فيجمع الله بها كلمتهم إن شاء الله، وهي حصيلة جهودهم في حقل الفقه والكلام والتفسير والسيرة وغيرها. كما أن عندنا مشروعاً آخر لجمع الرواة المشتركين بين الفريقين والتعريف بهم والاستيثاق من رواياتهم.

٦ ـ واخيراً من اطلّع على تلك الحقائق لايشك في أن التفقه لايتم، والاجتهاد لايتكامل، واستفراغ الوسع ـ على حد تعبيرهم في استنباط الأحكام ـ لايحصل إلاّ بالرجوع إلى روايات الفريقين الموثوق بها عندهم، وعرض بعضها على بعض وعرض الجميع على كتاب الله. وبدون ذلك لايحصل الوثوق بالاخبار، ولايجوز الفتيا بها في الأحكام، ولاتركن النفس إليها في العقيدة والشريعة، ولافي التفسير والسيرة هذاموجز الكلام في السنة عدل الكتاب.

ثانياً: السنة عدل البدعة

وجاءت السنة عدلاً للبدعة في الروايات وفي لسان علماء الدين فقد جاء في حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «سيلى أموركم بعدي رجال يطفئون السنة بالبدعة»[١] وهناك حديث معروف: «ما تركت سنة الا وقد عملت بها بدعة»[٢] وعن علي عليه السلام: «وما أحدثت بدعة الا تركت بها سنة...

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب ٣٣٢. (٢) وفي كتاب الوافي ط اصفهان ج ١/٢٦٠ عن علي عليه السلام: ما ابتدع احد بدعة الا ترك بها سنة.

إن عوازم الامور أفضلها وإن محدثاتها شرورها».[1]

والسنة بهـذا المعنى هي مـا كـان لـه أصل ثابت في الشريعة كتابـا أو سنة، والبـدعة مـا ليس لـه أصل في الشريعة رأساً. وقـد عبـرت عن البدعة في الحديث بالامـور المحدثة: «واياكم ومحدثات الامور»[2] وفي حديث عائشة عن النبي عليه السلام: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».[3]

والبحث المستـوفى بشـأن السنة والبـدعة يستـدعي مقالا وقد ألقينا خطابا بهذا الشأن في بعض المؤتمرات. وموجز الكلام أن المسلمين جميعا متفقون على الاخـذ بـالسنة ورفض البـدعة، ولاخـلاف بينهم في ذلك اطلاقـاً بشكل كلي وإننا لانجـد مسلمـاً يعتقـد جـواز الاخـذ بالبدعة، بدل السنة، إنما الخلاف في مصاديق السنة والبـدعة، وهـذا الخـلاف قديم وعريق بين الأمة في بعض المسـائل الفقهية المعروفة كالقصر والاتمام في عرفات، وتقديم الخطبة في صلاة العيد وغيرها.

وجاء ابن تيمة في القرن الثامن فهجم على أتباع المذاهب الاسلامية جمعاء هجـومـاً عنيفـا بشـأن التبرك بآثار النبي والاولياء والتوسل بهم، وبناء القبب على قبـورهم، وشـدّ الـرحـال اليهـا، ومـا الى ذلك. وقـامت القيامة ضده من قبل علماء المـذاهب وأربـاب الطـرق شيعة وسنة، وتبادلت الكتب والصحف بينهم وبين ابن تيميـه وتلميـذه ابن القيم وأتبـاعهمـا، ولكن الخصام خف ولم يدم وكاد أن يزول ولكنـه اشتـد من جديـد بعـد دعـوة محمـد بن عبدالوهاب في القرن الثاني عشر، ولايـزال البحث بين السلفية الذين يدّعون متابعة السلف الصالح من هذه الامة أتباع ابن عبدالـوهـاب وبين غيرهم وهم جل الامة يشتد، ويرتفع، ولاسيما بعدما وقفت السلطة الى جانب هـذه الـدعـوة. واختلطت دواعي السياسة بفكرة التجديد الديني

(١) نهج البلاغة خ ١٤٥. (٢) جامع العلوم والحكم/٣٣٥. (٣) نفس الصدر /٨١.

التي أصبحت بعد نشأة الدعوة دعامة وشعاراً لها عند أصحابها.

وقد أرسلت كتابا قبل ثلاث سنوات الى الشيخ بن باز مفتي المملكة العربية السعودية درست فيه هذه المسائل كما درست فتواه بشأن الصلح مع إسرائيل، ومما جاء فيه نصاً: «ان من يجوّز التبرك والتوسل هم جمهور العلماء في قبال جماعة أقل منهم بكثير لايجوزونها» ولاريب أن المجوزين اختاروا الجواز بعد الوقوف على الآراء وبعد البحث والفحص عن الادلة، والاطلاع على ما أبداه الشيخان السلفيان، الشيخ ابن تيميه والشيخ محمد بن عبدالوهاب وأتباعهما، فهؤلاء لم يقتنعوا طوال هذه القرون السبعة الى يومنا هذا بحجج مخالفيهم، فهم مجتهدون، ولكل مجتهد مصيب أجران وللمخطىء أجر واحد - كما هو ثابت عند الفقهاء - فالمسألة بعد أن عادت خلافية اجتهادية، فهل تسمحون في مثل هذه المسألة التي جل العلماء على جوازها، وقليل منهم على حرمتها، نسبة الكفر أو الشرك، بل البدعة والفسق والضلال إلى هؤلاء الجم الغفير المعترف بفقههم وتقواهم؟ فما هو الفارق اذاً بين القطعيات والظنيات في حقل العقيدة أو في حقل الشريعة، إنما الحكم بالكفر ثابت فيمن أنكر ضروريا من ضروريات الدين ليس الا دون مسألة خلافية هي معترك الآراء بين الفقهاء.

فأقل ما يقال في مثل هذه المسألة الخلافية هو الاحتياط بالامساك عن التقول فيهم، حتى ترجع المسألة قطعية، والاكتفاء ممن لايجوزه بالوعظ والارشاد، اذا رآها شركاً أو بدعة وضلالة، فهذا منتهي المطاف في أداء الواجب من مثله...».

والشيخ بن باز لم يجبنا حتى نشرنا الكتاب في مجلة «رسالة التقريب» فأرسل الجواب وكرر ما ذكره الشيخان ابن تيميه وابن عبدالوهاب من دون الالتفات الى ما ذكرت بشأن هذه المسائل، ومع السكوت عن مسألة الصلح مع اسرائيل، ونحن

عازمـون ان نـرد الجواب بإذن الله ثم ننشر أصل الكتاب مع الجواب والرد، ليكون في متناول أيدي الباحثين وليحكم التأريخ بيننا.

ثالثا: السنة عدل الواجب والفريضة

قـد تقـال السنة بمعني المستحب في قبـال الواجب، ففي الصلاة والوضوء والغسل كمـا في سايـر العبـادات توجـد واجبـات ومستحبـات فـالمضمضة والاستنشـاق في الـوضـوء مستحبـان وغسل الوجه واليدين واجبان، والسنّة بهذا المعنى ايضا مأخوذة من الروايات، ومصطلح عند فقهاء المذاهب، كما ان السنة قد تستعمل في قبـال الفريضة فيراد بالفريضة ما ثبت فرضه بالكتاب، وبالسنة ما ثبت في سنة النبي، وان كـان واجبـا، فيطلق على الاول فـرض اللـه كالركعتين الاوليين من الربـاعية، والثلاثية، وعلى الثاني فـرض النبي، كالـركعتين الاخيرتين في الربـاعية والركعة الثالثة في المغرب. والسنة بهذا المعنى توجد عند الحنفية.

ونظـراً الى ذلك، قـد تتصف السنة بالـوجـوب فيقـال: «غسل الجمعة سنة واجبة» و يـراد بـه أن غسل الجمعة ليس من فـرض الله كغسل الجنابة، إنما هو من فـرض النبي عليـه السـلام او يـراد به أنه سنة مؤكدة لاينبغي تركها. وبهذا جاء عن الامـام الصـادق عليـه السـلام قولـه: «السنة سنتان: سنة في فريضة، الاخذ بها هدىً وتركها ضلالة، وسنة في غير فريضة الاخذ بها فضيلة وتركها الى غيرها خطيئة».[1]

رابعاً: السنة عدل الشاذ النادر

قـد يطلق على السيـرة المستمـرة بين المسلمين أنهـا سنة، وعلى مـاليست

(١) الكافي ج ١ باب الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب.

كـذلك أنـه ليس سنة. ولاريب ان هـذا المعنى مستحـدث لا أصل لـه في الكتـاب والسنة صريحـاً إلا أنـه لابأس بارجاعه الى السنة بالمعنى الاول اعتبارا بأن ما شاع بين المسلمين بما هم مسلمون له أصل من الشريعة، ومن سنة النبي بالذات، وأنه لو كـان محـرمـا في الشريعة لمـا شـاع بين الامة. وعندنا ان الصواب في هذا الاطلاق حمل السنة على معنـاهـا اللغوي دون الشرعي، والسنة بهذا المعنى والعرف شيّان، مع فـارق بينهمـا أن السنة هـذه تنسب الى المسلمين بمـا هم مسلمون، والعرف ما عرفه الناس العقلاء لا دخل للاسلام فيه رأسا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.